عميد المعهد الوطني للعلوم الإدارية لـ «الأمناء»:

غادرت صنعاء بعد تعيين الحوثيين شخص آخر بدلا عني

تراجع دور المعهد بعد عام ٢٠٠٠ وحتى يومنا هذا

«الأمناء» لقاء / منير مصطفى:

معهد العلوم الإدارية في الجنوب والمعهد القومي في الشمال تم دمجهما بموجب القرار الرئاسي رقم ٩٥ لعام ١٩٩١م تحت اسم المعهد الوطني للعلوم الإدارية، والذي مارس نشاطه وفقًا لقرار إنشائه كمركز رئيسي في صنعاء، وتم انتقال المركز الرئيسي من صنعاء إلى العاصمة عدن مؤخرا ليلتحق بالعديد من الوزارات والمرافق والمؤسسات الحكومية التي انتقلت مراكزها الرئيسية من صنعاء إلى عدن لتمارس نشاطها وأعمالها.

ولمعرفة مهام المعهد كبيت خبرة استشارية وطنية في المجال الإداري والمالي لجميع وحدات الخدمة العامة على المستويين المركزي والمحلي وما شهده المعهد من مراحل ازدهار ومصاعب وما هي التحديات التي واجهته وأدت إلى انتقاله كمركز رئيسي من صنعاء إلى عدن، التقينا بالدكتور أحمد محمد سيف الشعبي عميد المعهد، حيث تحدث لـ«الأمناء» قائلا: «أولاً أشكر صحيفة «الأمناء» على هذه اللفتة الإعلامية للمعهد الوطني للعلوم الإدارية.. تم تعييني عميدًا للمعهد الوطني للعلوم الإدارية بموجب القرار الجمهوري رقم (124) لعام 2014م، وجاء التعيين في ظل ظروف غاية في التعقيد خصوصا بعد الأحداث التي شهدتها البلاد أثناء ثورة الربيع العربي وما تخللها من تأثير على جميع وحدات الخدمة العامة بما فيها المعهد وعرقلة ممارسة نشاطه وأهدافه. وحددت مهام المعهد وأنشطته بموجب المادة رقم (6) بنفس القرار الرئاسي بإنشائه رقم (95) لعام 1991م، وكانت الفترة ما بعد الدمج من عام 91 ـ 1998م فترة ازدهار في كل أنشطة المعهد الذي خصصت له في مجال التدريب والتأهيل والاستشارات والبحوث، فنفذت جميع الخطط التي كانت مرسومة ومعدة من قبل قيادة المعهد آنذاك وعقد المؤتمرات والندوات، ويرجع ذلك إلى وجود اعتمادات لا بأس بها وتوفير موازنة تشغيلية بالإضافة إلى دعم المنظمات الدولية والبنك الدولي للمعهد».

وأضاف: «ويشرف على نشاط المعهد مجلس أمناء مكون من سبعة وزراء هم: وزير الخدمة المدنية رئيسا، وعضوية وزراء المالية والتخطيط والتعليم العالي والتربية والتعليم والتعليم الفني والتدريب المهني والشؤون الاجتماعية والعمل بالإضافة إلى عضوية العميد ونوابه وتم تحديد مهام واختصاصات مجلس الأمناء بحسب قرار مجلس الوزراء رقم (3) لعام 1997م وللمعهد خمسة فروع في محافظات عدن وتعز وإب والحديدة وحضرموت يمارسون نفس المهام والأنشطة المحددة بقرار إنشاء المعهد المذكور سابقاً».

أسباب تراجع دور المعهد

وتابع: «وللأسف تراجع دور المعهد الوطني للعلوم الإدارية في الفترات اللاحقة وخصوصاً من عام 2000م حتى يومنا هذا والسبب يعود إلى:

تراجع اهتمام الحكومة بالمعهد.

تخفيض موازنة المعهد في كل الابواب والبنود بما فيها بند التدريب الداخلي من 120 مليون ريال سنويا إلى 49 مليون و760 الف ريال في حكومة الكفاءات.

إنشاء مراكز تدريبية في دواوين الوزارات والأجهزة المركزية لممارسة نفس النشاط والمهام التي ينفذها المعهد الوطني للعلوم الادارية

تراجع دعم البنك الدولي والمنظمات الدولية للمعهد في بناء القدرات البشرية والمؤسسية بالإضافة إلى ما سببه الانقلابيون من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية».

واستطرد: «واستمررنا في تأدية مهامنا ونشاطنا على الرغم من الضغوطات الكبيرة التي مارسها الانقلابيون للانحراف بنشاط وأهداف المعهد وحاولنا بطريقة دبلوماسية تجنيب التدخل في مهامنا كوننا مؤسسة تأهيلية وتدريبية واستشارية وبحثية تمارس نشاطها وفقا للأنظمة والقوانين واللوائح».

قرار الحوثيين

وقال: «في يونيو عام 2018م صدر قرار من قبل سلطة الانقلابيين الحوثيين بتعيين عميد للمعهد بالعاصمة صنعاء بدلا عني ورفضت التسليم رسميا كون القرار الخاص بالتعيين غير صادر من قبل السلطة المخولة بصدور قرار تعييني كعميد للمعهد، واضطررت إلى مغادرة صنعاء مع أفراد أسرتي إلى العاصمة عدن للالتحاق بجميع الأجهزة الحكومية المركزية التي تمارس مهامها في عدن بموجب قرار وتوجيهات فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي».

واختتم حديثه بالقول: «وشرعت كخطة أولى بمتابعة الجهات ذات الاختصاص باعتماد موازنة تشغيلية لنا أسوة بوحدات الخدمة العامة المركزية، وتخاطبنا مع رئيس الوزراء السابق أحمد عبيد بن دغر ولم نجد أي استجابة لمطالبنا وحررنا مذكرة إلى نائب وزير المالية آنذاك منصور البطاني والذي تكرم مشكورًا بإعطاء توجيهات لمدير عام مكتب المالية في محافظة عدن باعتماد موازنة تشغيلية من واقع اعتماد الموازنة للعام 2014م، وللأسف الشديد ظللنا نتابع المختصين لأكثر من سنة وشهرين ولم يتم اعتمادها إلا في عهد نائب وزير المالية الحالي سالم بن بريك، حيث تم اعتماد موازنة تشغيلية للبند الثاني بواقع 25% مما هو معتمد لعام 2014م وكان هذا التعزيز لأول مرة بتاريخ 25 /6 /2019م وبناءً على ذلك تم البدء باستئجار مقر لديوان عمل المعهد وتأثيثه وفقًا للإمكانيات المتاحة وتشغيل فريق عمل مصغر لممارسة نشاطات ديوان المعهد في العاصمة عدن بدعم وتوجيه من قبل رئيس مجلس الأمناء نبيل حسن الفقيه وزير الخدمة المدنية والتأمينات، وقمنا بوضع الخطة التدريبية للفترة من يوليو إلى ديسمبر 2019م ومطالبة وزارة المالية بتعزيزنا بكلفة تنفيذ البرامج التدريبية المدرجة في الخطة».

تهاني وألغام الحوثي..

قصة جمع الحطب التي كتبت النهاية

شبكة حقوقية: الحوثيون ارتكبوا (١٠٠ ألف) انتهاك إنساني

الأمناء تقرير خاص:

لم تكن تعلم الطفلة تهاني أنّ توجُّهها لجمع الحطب ستكون النهاية، تودّع من خلالها مشاهد الهول والدمار الذي اعتادت أن تراها لسنوات، لكنّها تودّعها إلى غير رجعة.

في محافظة حجة، قتلت طفلة جرّاء انفجار عبوة ناسفة زرعتها مليشيا الحوثي في وقت سابق، بمديرية ميدي شمال غرب محافظة حجة.

مصادر محلية قالت إنّ الطفلة تهاني عبدالله جربحي التي تبلغ من العمر ١٤ عامًا، لقيت حتفها إثر انفجار عبوة ناسفة من مخلفات الميليشيات أثناء محاولتها جمع أعواد الحطب من إحدى المزارع شمال شرق مدرسة علي بن أبي طالب بعزلة بني فائد مديرية ميدي.

ودعت المصادر السكان إلى أخذ الحيطة والحذر وعدم التجول في الأماكن التي يشتبه أنها مزروعة بالألغام وتحذير أطفالهم من اللعب فيها حتى لا تتكرر الحادثة، مناشدة الجهات المختصة والبرنامج الوطني للتعامل مع الألغام والبرنامج السعودي «مسام»، إلى سرعة النزول إلى المناطق المحررة وتطهيرها من مخلفات مليشيا الحوثي حتى لا تتكرر المآسي يومًا بعد آخر.

وزرعت المليشيات الحوثية أعدادًا مهولة جدًا من الألغام الأرضية والبحرية والعبوات الناسفة والقذائف الصاروخية والمدفعية في البر والبحر وبطريقة عشوائية تصل إلى ما يقارب المليون لغم وعبوة وقذيفة مفخخة على امتداد الساحل الغربي برًا وبحرًا.

المليشيات الحوثية منذ أن أشعلت الحرب، واستطاعت السيطرة على المؤسسات العسكرية والأمنية في معظم المناطق، ومنها الساحل الغربي الممتد من محافظة الحديدة وحتى باب المندب، المنفذ البحري الأهم في العالم، لجأت إلى إفراغ المعسكرات من الترسانة العسكرية بمختلف أنواعها ونقلها إلى المعسكرات الخاصة بها وأخرى قامت بتخزينها في كهوف الجبال.

الألغام والعبوات الناسفة مختلفة الأحجام والأشكال والأنواع كانت أحد أخطر الأسلحة التي وضعت المليشيات يدها عليها، بالإضافة إلى الدعم الذي كانت تتلقاه من إيران قبل تحرير مناطق واسعة من الساحل الغربي عبر ميناء الحديدة ويعد من أهم الموانئ الرئيسية في اليمن، جعلت شهية الحوثيين تزداد شراهة لزرع المزيد من أسلحة الموت والدمار في المنطقة.

(100 ألف) انتهاك حوثي إنساني

أفاد تقرير حقوقي، أن ميليشيا الحوثي، الذراع الإيرانية في اليمن، ارتكبت نحو 100 ألف انتهاك ضد المدنيين في 18 محافظة منذ اجتياح صنعاء عام 2014، وحتى منتصف ديسمبر (كانون الأول) من العام الماضي.

ورصد التقرير الحقوقي الصادر عن الشبكة اليمنية للحقوق الحريات، أزيد من 14 ألفاً و222 حالة قتل طالت مدنيين في 18 محافظة، بينهم 618 امرأة و974 طفلاً.

ووثق التقرير مقتل 646 مدنياً جراء الألغام التي زرعتها ميليشيات الحوثي، بينهم 123 طفلاً و157 امرأة. كما وثّق 33 ألفاً و438 حالة إصابة في صفوف المدنيين بسبب الألغام، بينهم 2467 امرأة و1780 طفلاً.

ولفت إلى بلوغ عدد المختطفين والمختفين قسراً من المدنيين لدى مسلحي جماعة الحوثي نحو 12 ألفاً و636 مختطفاً ومخفياً في 20 محافظة يمنية، بينهم سياسيون وأكاديميون وناشطون وتربويون وأطباء.

وأوضح أن من بين المختطفين 222 طفلا و52 امرأة و7 أجانب.

وسجلت فرق «الرصد» التابعة للشبكة نحو 2537 حالة إخفاء قسري لمواطنين، بينهم 231 امرأة و158 طفلاً. كما رصدت 719 حالة تعذيب في سجون الحوثيين، و21 حالة اتخاذ دروع بشرية، و48 حالة تصفية داخل السجون، و19 حالة وفاة بسبب الإهمال في السجون، و23 حالة وفاة لمعتقلين بنوبات قلبية.

وشملت الجرائم والانتهاكات الحوثية، جميع الممتلكات العامة والخاصة كالاقتحامات والتفتيش ونهب الممتلكات وتفجير المنازل والمساجد ودور العبادة ومقرات الأحزاب السياسية، وإحراق المنازل والقصف العشوائي المتعمد والتمترس في الملاعب والأندية الرياضية والمواقع الأثرية السياحية ونهب المعسكرات واحتلال المقرات الأمنية والمؤسسات التعليمية والطبية ومنازل المدنيين، واتخاذها مواقع عسكرية.

وأشارت الشبكة في تقريرها إلى رصد 27 ألفاً و744 حالة انتهاك طالت المواقع المدنية ومؤسسات أهلية ومحلات تجارية ومزارع ومركبات خاصة بالمواطنين ونهب المقتنيات.

ولفتت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات إلى أن الانتهاكات شملت تفجير 386 منزلاً بـ«مادة TNT»، ونهب 519 مركبة، إضافة إلى 535 حالة انتهاك طالت مزارع المواطنين، و928 حالة نهب مقتنيات.

كما رصد الفريق 5475 حالة انتهاك طالت الممتلكات العامة، و1692 حالة تضرر وإغلاق للمرافق التعليمية، و1245 حالة تضرر وإغلاق للمرافق الصحية، و1342 حالة نهب واستيلاء على المقرات الحكومية، و110 حالات تضرر للمعالم الأثرية.